

أطراف الصحيحين فقط . فكان كتاب خلف أحسنهما جمعاً وأقلهما خطأ ووهما ، ثم صنف في ذلك الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي فجمع أطراف الكتب الستة المذكورة غير الموطأ ، لكن حصل في كتابه من الخلل ما شهد به بعض أقرانه من أئمة القول والعمل . ثم صنف بعده الحافظ الامام أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي أطراف الكتب الأربعة ، وهي : ماعدا الصحيحين والموطأ ، فانه اكتفى بأطراف خلف وأبي مسعود المذكورين . فلما رأى ذلك العلامة عمدة الحفاظ أبو الحجاج يوسف المزني مشى على طريقته الأنيقة . وسار على سيرته متمسكا بعراه الوثيقة . وجمع أطراف الكتب الستة أكمل جمع . فشرح صدر الطالبين وأطرب السمع . ولكنه أطل إلى الغاية وأسهب . وركب في تكرار الروايات كل أدهم وأشهب ، وأكثر من ذكر الوسائط فيما بعد الصحابي من الرواة . بحيث من أراد استخراج حديث منه فلا بد من معرفة صحابه وتابعيه وتابع تابعيه وما بعد ذلك بلا اشتباه ، وسرد أسانيد الكتب الستة على التمام مما يحصل به الغنية بمراجعة المتون الموجودة بأيدي أهل السلام . مع إخلاله في بعض المواضع بروايات لم يحد فيها على حذره في إتمام الاسانيد الموجودة عند الثقات . حتى جاء الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى فاستدرك عليه أشياء عديدة . ومواضع محتاجة إلى البيان مما كانت إعادته لها مفيدة . في مجلد كبير وواف بعلم كثير^(١) . سماه (النكات الظراف على الأطراف)

وقد ظفرنا للشيخ الامام العمدة الرحلة الشريف ابن الشريف أبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة بن أبي المحاسن الحسيني تلميذ الحافظ المزني ببعض أجزاء من أطراف للكتب الستة أحاديثها مرتبة على حروف المعجم ، وأسماء الصحابة فيها مذكورة في أثناء ذلك ، وقد تبع فيه شيخه المزني في سرد الأسانيد كلها من الكتب الستة ولكنه حذف الوسائط والتكرار . وسلك فيه مسلكاً لطيفاً تشرح به الخواطر والافكار .

(١) أقول : وللحافظ ابن حجر رحمه الله كتاب سماه (إتحاف المهرة بأطراف العشرة يعني الكتب الستة والمسانيد الأربعة في ثمان مجلدات ، وأفرد منه تأليفه المسمى بأطراف المسند المثل بأطراف المسند الخليل في مجلدين ، وله أيضاً أطراف المختارة . ع